أثر مقدار ما يعطى الفقير من الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة ومعالجة الفقر

The Impact of the Amount of Zakat Given to the Poor on Achieving Sustainable Development and Alleviating Poverty

أ. رأفت عويضة [1] *، أ.د. جمال الكيلاني [2]

[1] جامعة النجاح الوطنية (فلسطين)، rafatawida@gmail

[2] جامعة النجاح الوطنية (فلسطين)، shar@najah.edu

تاريخ الإرسال: 2025/07/21 تاريخ القبول: 28/ 225/10 تاريخ النشر: 03 /11/ 2025

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير مقدار الزكاة المعطى للفقير في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر من منظور الفقه الإسلامي. وتركز على دور الزكاة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفقراء، وكيفية الاستثمار فيهم لتعزيز الاستدامة الاقتصادية.

تناولت الدراسة آراء الفقهاء حول مشروعية تحديد مقدار الزكاة المعطى للفقير وتأثيرها في تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بتحليل النصوص الفقهية ذات الصلة واستعراض تجارب دول مثل السودان وماليزيا والكويت في استخدام أموال الزكاة للتنمية الشاملة. وأظهرت النتائج أن إدارة الزكاة بفعالية تسهم في تحقيق الكفاية الاقتصادية للفقراء وتعزز العدالة الاجتماعية وتخفف الفقر على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: زكاة؛ فقر؛ تنمية مستدامة؛ استثمار؛ حد الكفاية.

* المؤلف المرسل

Abstract:

This study aims to explore the impact of the amount of zakat given to the poor in achieving sustainable development and eradicating poverty from the perspective of Islamic jurisprudence. It focuses on the role of zakat in improving the economic and social conditions of the poor, and how to invest in them to enhance economic sustainability. The study addresses the views of scholars on determining the amount of zakat and its impact on achieving its social and economic goals. The study adopted a descriptive-analytical method by analyzing relevant jurisprudential texts and reviewing the experiences of countries such as Sudan, Malaysia, and Kuwait in utilizing zakat funds for comprehensive development. The results showed that effective management of zakat contributes to achieving economic sufficiency for the poor, promotes social justice, and alleviates poverty in the long term.

Keywords: zakat; poverty; sustainable development; investment; sufficiency threshold.

مقدمة:

تتناول هذه الدراسة أهمية الزكاة في محاربة الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة، من خلال المقدار الذي يعطى للفقير.

وتأتي أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى الربط بين مفهوم الزكاة في الإسلام وبين أهداف التنمية المستدامة، محاولاً إيجاد حلول فعالة تسهم في معالجة الفقر بشكل دائم ومستدام.

أما أسباب اختيار هذا الموضوع فقد جاء بالنظر إلى الحاجة الماسة في إعادة تقييم مقدار الزكاة الممنوحة للفقراء في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، مع التركيز على كيفية استثمار الزكاة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد حاولت الدراسة الإجابة على سؤال البحث الرئيسي وهو: كيف يمكن لمقدار الزكاة الممنوح للفقراء أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ومعالجة الفقر؟

حدود الدراسة :اقتصرت الدراسة على تحليل آراء الفقهاء حول مقدار الكاة الممنوح للفقراء وآثره في تحقيق الكفاية الاقتصادية والاجتماعية، مع دراسة تطبيقات عملية من تجارب مؤسسات الزكاة في دول إسلامية مثل السودان وماليزيا والكويت.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الزكاة والتنمية المستدامة، حيث قدمت إسهامات قيمة في توضيح دور الزكاة في تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر. ومن أبرز الدراسات التي اطلعت عليها:

- الزكاة والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية (2015): ركزت هذه الدراسة على كيفية دمج نظام الزكاة في جهود التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. وسلطت الضوء على البرامج والمشاريع التي تمولها الزكاة وكيف تساهم في تعزيز التنمية على المدى البعيد.

- الدور التنموي لمؤسسات الزكاة- دراسة حالة ديوان الزكاة السوداني (2013): هدفت الدراسة إلى بيان دور الزكاة في التنمية، والتأكيد على ضرورة العمل على تطبيقها في المجتمعات الإسلامية المعاصرة تطبيقا جادا ومتكاملا من خلال إنشاء وتدعيم المؤسسات الكفيلة بتحقيق الأهداف السامية المرجوة من الإشراف على أموال الزكاة جمعا وتوزيعا. حيث تناولت الدراسة مؤسسات الزكاة في التطبيق المعاصر ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الشاملة، مع تخصيص ديوان الزكاة السوداني ودوره في التنمية.

- دور الزكاة في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية (2022): تناولت الدراسة تجربة خمسة دول اسلامية رائدة في تحصيل وإنفاق أموال الزكاة، والدول هي: ماليزيا، الجزائر، السودان، قطاع غزة، والكويت.

وتوصلت إلى أن الزكاة تعد أداة مالية منتظمة، وأنها تقوم بدور فعال في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي من خلال ما تمارسه -بطريقة مباشرة أو غير مباشرة -على المؤشرات الاقتصادية

والاجتماعية، حيث سجلت الدول التي طبقت الزكاة تحسنا ملحوظا في الحالتين الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وتمتاز هذه الدراسة عن غيرها بأنها تناولت تحديدا أثر القدر الذي يعطاه الفقير من أموال الزكاة في معالجة الفقر وصولا لتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما لا تجده في الدراسات السابقة.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي المقارن، حيث تم تحليل النصوص الفقهية والدراسات السابقة ذات الصلة، كما تم مراجعة تجارب عملية ناجحة في مجال الزكاة والتنمية.

وقد اتبعنا نهجا متسلسلًا يبدأ بتعريف المفاهيم الأساسية ويمر بتحليل النصوص الفقهية ثم يتناول التطبيقات العملية وصولًا إلى استنتاجات وتوصيات تهدف إلى تحسين إدارة أموال الزكاة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خطة البحث: اشتمل البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة. على النحو التالي:

المقدمة

المبحث الأول: مفهوم الفقر والتنمية المستدامة

- المطلب الأول: الفقر أسبابه وآثاره
- المطلب الثاني: التنمية المستدامة

المبحث الثاني: مفهوم الزكاة وأثره في تحقيق التنمية المستدامة

- المطلب الأول: مفهوم الزكاة
- المطلب الثاني: أهداف الزكاة
- المطلب الثالث: مصارف الزكاة

- المطلب الرابع: دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الثالث: مقدار ما يعطى الفقير من الزكاة وأثره في تحقيق التنمية المستدامة

- المطلب الأول: آراء الفقهاء في مقدار ما يعطى الفقير من الزكاة
- المطلب الثاني: التطبيقات العملية لمساهمة الزكاة في عملية التنمية المستدامة
- المطلب الثالث: مساهمة رأي الجمهور (الشافعية والحنابلة والمالكية) في تحقيق التنمية المستدامة

الخاتمة: نتائج وتوصيات

1. المبحث الأول – مفهوم الفقر والتنمية المستدامة

1.1 المطلب الأول: الفقر أسبابه وآثاره.

أولاً: الفقر لغة واصطلاحاً

الفقر لغة :مشتق من الجذر الثلاثي "فقر" الذي يعني الحاجة والعوز والافتقار. يقال: "فقير" أي محتاج، ويقال: "فقِر الشخص" أي أصابه الفقر وأصبح محتاجاً، والفقر ضد الغنى (ابن منظور 1441هـ 5/60، الفيومي 1431هـ 2/478). وقيل إن الفقير هو المفقور الذي نزعت فقرة من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر، وهو الذي لا يملك إلا أقل القوت (مجمع اللغة العربية 1990 2/697).

والفقر في اللغة يعبر عن نقص المال والموارد اللازمة لتلبية احتياجات الحياة الأساسية للإنسان.

الفقر اصطلاحاً: قال صاحب التعريفات في حده للفقر بأنه: فقد ما يحتاج اليه، أما فقد ما لا يحتاج اليه فلا يسمى فقرا (الجرجاني 1983 168). وعند الشافعية والحنابلة الفقير من لا يملك مالًا ولا كسبا أصلاً، أو له مال أو كسب لا يقع موقعا من كفايته (الشربيني 1994 3/106، البهوتي 1968 271-2/272). وعرفه الحنفية: بأنه الذي يملك دون النصاب من المال النامي أو قدر نصاب غير نام مستغرق في حاجته (ابن عابدين 1966 2/58، ابن الهمام 1970 2/261). أما المالكية فعرفوه بأنه: من يملك شيئا لا يكفيه قوت عامه (الدسوقي 1431هـ 1/492، عليش 1982 2/83).

وجملة القول: ان الفقهاء متفقون على حاجة الفقير وعدم كفاية ما عنده من مال واستغراق ما يتحصل عليه في حاجاته الأصلية دون كفاية.

ثانيا: أنواع الفقر (حسن 2018 56-57)

يمكن تقسيم الفقر إلى عدة أنواع بناء على المعايير المختلفة.

أ. **الفقر النسبي** :هو مفهوم متغير يعتمد على مقارنة مستوى معيشة الفرد أو الأسرة بمستوى المعيشة السائد في المجتمع أو المنطقة التي يعيشون فيها. ويتغير مع تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ويشير إلى التفاوت في توزيع الدخل داخل المجتمع.

ب. **الفقر المطلق** :حالة لا يتمكن فيها الأفراد من تلبية احتياجاتهم الأساسية من غذاء، ملبس، مسكن، تعليم، وصحة، بغض النظر عن الزمان والمكان. ويتم تحديد هذا النوع من الفقر بناء على معايير ثابتة لا تتغير.

ت. **الفقر المدقع** :هو أدنى مستوى من الفقر، لا يستطيع الفرد عبر دخله أن يشبع حاجاته الأساسية التي تمكنه من البقاء على قيد الحياة. وهذا النوع من الفقر يهدد حياة الأفراد.

ثالثاَ: أسباب الفقر

يمكن تقسيم أسباب الفقر من خلال النظر في العوامل المختلفة التي تسهم في نشوء هذه الظاهرة واستمرارها إلى عدة عوامل: الذاتية وغير الذاتية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والسياسية. وفيما يلي بيان لأهمها:

1. **العوامل الذاتية للفقر** (العوران 1999)

أ. **العجز الجسدي أو العقلي والشيخوخة** :يواجه الأشخاص الذين يعانون من إعاقات جسدية أو عقلية صعوبات كبيرة في الحصول على وظائف ملائمة، مما يضعهم في مواجهة مباشرة مع الفقر. كما أن كبار السن الذين يفقدون قدرتهم على العمل والإنتاج مع تقدم العمر، خاصةً إذا كانوا بدون دعم مالي أو أسري كاف، يكونون عرضة للوقوع في الفقر.

ب. **عدم توفر التعليم أو المهارات اللازمة للعمل:** غالبا ما يجد الأفراد غير المتعلمين أو الذين يفتقرون إلى المهارات اللازمة للعمل أنفسهم في وظائف منخفضة الأجر أو قد يعانون من البطالة، مما يعزز من خطر الفقر.

ت. **حجم الأسرة:**

حجم الأسرة الكبير يمكن أن يكون سبباً للفقر، حيث يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية على رب الأسرة. فكلما زاد عدد الأفراد المعالين في الأسرة، زادت صعوبة توفير احتياجاتهم الأساسية، مما قد يؤدي إلى العجز المالي (مطانيوس 2001).

2. **الأسباب غير الذاتية للفقر** (العوران 1999)

أ. **البطالة والركود الاقتصادي** :وتَعد من أبرز أسباب الفقر، حيث يفقد الأفراد مصدر دخلهم. فالركود الاقتصادي يؤدي إلى تقليل فرص العمل وانخفاض الأجور، مما يزيد من الفقر(طيبي 2017 64).

ب. **التضخم والديون** :التضخم يؤدي إلى ارتفاع مستمر في الأسعار مما يصعب على الأسر تلبية احتياجاتها الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدول الفقيرة التي تعتمد على الاقتراض تواجه أعباء مالية كبيرة نتيجة الفوائد والديون المتراكمة، مما يعمق من مستويات الفقر(الحكيم والقرعان 2015).

ت. **سوء توزيع الثروة**: عندما تتركز الثروة في أيدي قلة من السكان، يؤدي ذلك إلى خلق فجوات اقتصادية كبيرة بين الأغنياء والفقراء. هذا التفاوت يؤدي إلى حرمان فئة كبيرة من السكان من الوصول إلى الموارد الأساسية، ما يعزز من تفشي الفقر(صالحي 2011).

ث. **الكوارث الطبيعية**: مثل الجفاف، الفيضانات، والزلازل التي يمكن أن تدمر البنية التحتية الاقتصادية، وتفقد المجتمعات مصادر رزقها، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر(طيبي 2017 4).

ج. **الحروب والصراعات**: الحروب والصراعات الداخلية تساهم في تدمير الاقتصادات المحلية وتشريد السكان، مما يجعلهم أكثر عرضة للفقر(طيبي 2017 4).

3. الأسباب الاقتصادية

تدهور القطاعات الإنتاجية وسياسات التكيف الهيكلي: إن ضعف الإنتاجية في القطاعات الأساسية مثل الزراعة والصناعة يمكن أن يؤدي إلى فقدان الوظائف وانخفاض الدخل. هذا فضلا عن السياسات الاقتصادية التي تفرضها المؤسسات الدولية، مثل برامج التكيف الهيكلي، والتي قد تؤدي إلى تسريح العمال وزيادة البطالة، مما يزيد من معدلات الفقر(الفضلي 1977 27).

4. الأسباب الاجتماعية والثقافية (عبد الحميد 1997. غياظ 2013)

أ. **التمييز الاجتماعي والتهميش** :التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الطبقة الاجتماعية يحرم فئات معينة من الوصول إلى الفرص الاقتصادية والتعليمية، مما يعزز

الفقر. كما أن التهميش الاجتماعي للأقليات الدينية والعرقية يؤدي أيضا إلى صعوبة في الوصول إلى الموارد والفرص، مما يجعلها أكثر عرضة للفقر.

ب. **الثقافة المحلية والعادات** :إن بعض العادات والتقاليد المحلية قد تقيد قدرة الأفراد على التعليم أو العمل، مثل تقليل دور المرأة في المجتمع، مما يعزز من انتشار الفقر بين هذه الفئات.

5. الأسباب البيئية

التصحر والجفاف وتدهور الموارد الطبيعية :إن التغيرات المناخية مثل التصحر والجفاف تؤدي إلى فقدان الأراضي الزراعية الخصبة، مما يضعف الإنتاج الزراعي ويزيد من الفقر في المناطق الريفية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تدهور الموارد الطبيعية نتيجة للاستغلال الجائر أو التلوث يؤثر سلبا على معيشة الأفراد الذين يعتمدون على هذه الموارد (المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2003 37)٠

6. الأسباب السياسية

الفساد وضعف السياسات الحكومية :الفساد الحكومي يؤدي إلى سوء توزيع الموارد وعدم وصول المساعدات إلى مستحقيها، مما يفاقم الفقر. كما أن عدم وجود سياسات حكومية فعالة لمكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية يؤدي أيضا إلى استمرار الفقر وتفاقمه(طيبي 2017 56-57).

رابعا: آثار الفقر

يعد الفقر من أخطر المشاكل التي تواجه الأفراد والمجتمعات، حيث لا يقتصر تأثيره على الجانب المادي فقط، بل يمتد ليشمل تأثيرات عميقة على الدين، الأخلاق، النفس، الأسرة، والمجتمع ككل. هذه الآثار متداخلة وتؤثر في بعضها بشكل يجعل من الصعب معالجة الفقر بمعزل عن فهم شامل لكافة جوانبه. وسأقوم بتفصيل هذه الآثار بشكل أعمق:

1. الأثر الاقتصادي

الفقر يؤدي إلى نقص الموارد الضرورية التي يحتاجها الإنسان ليعيش حياة كريمة. حيث يعاني الفقراء من نقص في الغذاء، مما يسبب سوء التغذية، الذي بدوره يؤدي إلى تدهور الحالة الصحية. بل يترك آثارا دائمة على القدرات العقلية والجسدية، مما يضعف إنتاجية الأفراد وقدرتهم على العمل (حسن 2005 21). وهذا الانخفاض في الإنتاجية يؤدي إلى دورة متواصلة من الفقر، حيث يصبح من الصعب على الفقراء تحسين أوضاعهم الاقتصادية (رضوان 2012 16).

2. الأثر على الدين والعقيدة

عندما يعاني الإنسان من الفقر المدقع، قد يجد نفسه مضطرا لاتخاذ قرارات تتعارض مع معتقداته الدينية، في محاولة لتلبية احتياجاته الأساسية. فقد يدفع الفقر الإنسان إلى السرقة أوالغش، أو القيام بأفعال غير أخلاقية، مما يعرض دينه للخطر. وقد جاء في الحديث النبوي الشريف: "كاد الفقر أن يكون كفراً"(الألباني 1984 ص9، ضعيف)، وهذا يعكس مدى خطورة الفقر على إيمان الإنسان. فالفقير قد يتذمر من قضاء الله وقدره، أو يشعر باليأس، مما يمكن أن يؤدي إلى ضعف في الإيمان أو حتى الابتعاد عن الدين. لهذا، استعاذ النبي صلى الله عليه وسلم من الفقر والكفر معا حيث قال: "اللَّهمَّ إنِّي أعوذُ بك من الكُفر والفَقر"(الألباني، سنن ابي داود، 5090، اسناده حسن)، إدراكًا للخطر الكَبير الذي يشكله الفقَر على سلامة العقيدة والإيمان.

3. الأثر الأخلاقي

للفقر تأثير كبير على أخلاق الإنسان وسلوكه. فتحت ضغط الحاجة، قد يجد الفقير نفسه مضطرا للكذب، الخيانة، السرقة، أو حتى الانخراط في أنشطة غير أخلاقية مثل الرشوة والبغاء. هذه التصرفات غالبا ما تكون وسيلة للحصول على احتياجاته في ظل ظروف قاسية يمر بها. (نوارج 2019 1/31).

وقد أخرج الشيخان بسنديهما عن عائشة -رضي الله عنها-: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة بقوله: «اللهم إني أعوذ بك من فتنة المحيا وفتنة الممات اللهم إني أعوذ

بك من المأْثَم والمغْرم» فقال له قائل: ما أكثر ما تستعيذ من المغرم؟ فقال: «إن الرجل إذا غَرِم حدث فكذب ووعد فأخلف" (البخاري 798).

4. الأثر النفسي والفكري

الفقر يسبب اضطرابات نفسية شديدة، حيث يشعر الفقير بالعجز واليأس والإحباط. فلفقير مشغول دائما بكيفية تأمين لقمة العيش لنفسه ولأسرته، مما يضعف قدرته على التركيز والتفكير السليم. وقد ورد عن الإمام أبي حنيفة أنه قال" :لا تستشر من ليس في بيته دقيق"(القرضاوي 1995 15). أي لأنه مشتت الفكر فلا يستطيع أن يعطيك رأيا صائبا حكيما دقيقا. وكل هذا يؤثر سلبا على قدرة الشخص على التعلم والتطور، مما يجعله عالقًا في دائرة الفقر دون أن يتمكن من الخروج منها (نوارج 2019).

5. الأثر على الأسرة

إن الشباب الذين يعانون من الفقر قد لا يتمكنون من الزواج وتكوين أسرة بسبب عدم قدرتهم على تحمل تكاليف الزواج، وقد أوصى الإسلام هؤلاء بالتمسك بالعفة والصبر حتى يغنيهم الله من فضله، قال تعالى:" وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ"(سورة النور 33). وحتى إذا تمكنوا من الزواج، فإن الفقر يمكن أن يسبب توترات وصراعات داخل الأسرة بسبب ضيق الأحوال المادية. هذه الصراعات قد تؤدي في بعض الحالات إلى تفكك الأسرة أو حدوث جرائم أسرية. بالإضافة إلى ذلك، الفقر يمكن أن يؤدي إلى إهمال الأطفال من حيث التعليم والصحة، مما يزيد من حدة المشكلة بين الأجيال المقبلة(العالي 2023).

6. الأثر على المجتمع والأمة

يؤدي الفقر إلى تزايد الفجوات بين طبقات المجتمع، حيث يشعر الفقراء بالظلم والإحباط نتيجة للثروات المتركزة في أيدي القلة. هذا الشعور بالظلم يمكن أن يؤدي إلى زيادة الجرائم مثل السرقة والاعتداء، حيث يحاول الفقراء تلبية احتياجاتهم بأي وسيلة ممكنة. وقد أوضحت

الدراسات الإحصائية أن 25% من أطفال المناطق الفقيرة يجنحون إلى الجريمة بينما لا تتجاوز النسبة في الدول المتقدمة 1% (عبد العظيم 1995 208) .

كذلك يؤدي الفقر إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المجتمع، حيث يزداد الاحتقان بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. ومن الناحية السياسية، يمكن للفقر أن يضعف الولاء والانتماء للوطن، حيث يشعر الفقراء بأنهم مهملون من قبل حكومتهم ومجتمعهم، مما يقلل من استعدادهم للدفاع عن الوطن في أوقات الأزمات.

إن الفقر ليس فقط قضية اقتصادية، بل هو مشكلة اجتماعية وسياسية ودينية تؤثر على استقرار المجتمع ككل. لذلك فإن معالجة الفقر يجب أن تكون من أولويات أي مجتمع يسعى لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

2.1 المطلب الثاني: التنمية المستدامة

أولًا: ماهية التنمية المستدامة

من الناحية اللغوية :التنمية المستدامة تتكون من كلمتين هما "التنمية" و"المستدامة."

- **التنمية** في اللغة مصدر من الفعل "نمّى" ويعني الزيادة والنماء، حيث يقال "أنميت الشيء ونميته"، أي جعلته ينمو ويزداد (ابن منظور 15/341).
- **المستدامة** هي اسم مفعول من الفعل "استدام" وتعني في اللغة دوام الشيء وبقاءه، وطلب دوامه (ابن منظور 12/213).

إذن، من الناحية اللغوية، "التنمية المستدامة" تعني الزيادة والنماء المستمر والدائم.

من الناحية الاصطلاحية:

عرف مصطلح التنمية من قبل المعاصرين كمصطلح مفرد بعدة تعريفات لعل من أجمعها: التزام الدولة والأفراد شرعا بالاستغلال المستمر لخيرات الكون لتحقيق حد الكفاية دنيويا ودينيا (قنديل 2024/8/27).

اما من الناحية الاصطلاحية المركبة فإن التنمية المستدامة هي مصطلح متعدد التعريفات نظراً لاختلاف الأبعاد التي يتم النظرمن خلالها إلى التنمية. وقد ورد أول تعريف لمفهوم التنمية المستدامة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام (1987)، حيث عرفت بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"(النيش 2001).

هذا التعريف يعكس الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية المستدامة: الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي.(ياسمينة 2006 130).

الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية للتنمية المستدامة:

1. اقتصادياً :في الدول المتقدمة، تشير التنمية المستدامة إلى ترشيد استهلاك الطاقة والموارد لتحقيق كفاءة اقتصادية، بينما في الدول النامية تركز على توظيف الموارد لتحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر.
2. اجتماعياً :تهدف التنمية المستدامة إلى استقرار النمو السكاني وتحسين مستوى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، خاصة في المناطق الريفية.
3. بيئياً :تركز التنمية المستدامة على حماية الموارد الطبيعية، والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والمياه، وتعزيز التكنولوجيا النظيفة التي تقلل من التلوث (كافي 2017 124).

التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي: لا تعتبر التنمية المستدامة في الإسلام مجرد نشاط اقتصادي، بل هي عملية تكاملية تشمل البعد الروحي، المادي، والاجتماعي. حيث ينظر إلى الإنسان كمستخلف في الأرض، يسمح له بالانتفاع بمواردها دون استنزافها أو تدميرها، ملتزماً بأحكام القرآن والسنة النبوية (وهاب وساسية 2012 206). والهدف من التنمية في هذا المنظور

هو تحقيق توازن بين احتياجات الحاضر وحقوق الأجيال القادمة، مع التركيز على استخدام الموارد بشكل عادل ومسؤول.

ثانيا: المبادئ والأسس

مبادئ التنمية المستدامة تستند إلى أربعة قيم أساسية (الموسوي 2008 102-98) وهي الإنصاف، التمكين، التضامن، وحسن الإدارة والمساءلة. كل من هذه المبادئ يلعب دورا حيويا في تحقيق التنمية المستدامة من منظور شامل يغطي الجوانب السياسية والاجتماعية والأخلاقية للمجتمع.

أولاً: مبدأ الإنصاف يعنى بتوزيع عادل للثروات والموارد داخل المجتمع. وهذا المبدأ يقوم على فكرة تحقيق العدالة بين جميع أفراد المجتمع، حيث يعتبر تحقيق الإنصاف في توزيع الثروات جزءاً أساسياً من التنمية المستدامة.

ثانياً: مبدأ التمكين يركز على أهمية إشراك جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم ومستقبلهم. هذا المبدأ يعزز من مشاركة الأفراد في عملية التنمية، مما يضمن أن تكون هذه العملية شاملة ومتنوعة، وتعكس احتياجات وتطلعات مختلف فئات المجتمع.

ثالثاً: مبدأ التضامن يعكس أهمية التكافل والتعاون بين مختلف الفئات داخل المجتمع، وكذلك بين المجتمعات المختلفة. والتضامن يضمن أن التنمية الحالية تحقق رفاه الأجيال الحالية دون إهدار حقوق الأجيال القادمة، مما يعزز من استدامة التنمية عبر الزمن.

أخيراً، مبدأ حسن الإدارة والمساءلة يركز على تحسين أداء المؤسسات والهيئات المدنية وتقوية مبادئ الشفافية والمساءلة. هذا المبدأ يضمن أن يتم اتخاذ القرارات بطريقة مسؤولة ومدروسة، مع وجود آليات رقابة فعالة لضمان تنفيذها بشكل يخدم مصلحة الجميع.

وهذه المبادئ الأربعة مجتمعة تشكل الأساس لتحقيق تنمية مستدامة تَعزز من استقرار المجتمعات وتحافظ على مواردها لأجيال المستقبل.

ثالثاً: الأهداف العالمية للتنمية المستدامة

وضعت المتحدة في عام (2015) سبعة عشر هدفاً عالميا لتحقيق التنمية المستدامة ((**SDGs**)) (الامم المتحدة 2020)، والتي تسعى كل دول العالم لتحقيقها. وهي:

1. **القضاء على الفقر** :إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2. **القضاء التام على الجوع** :القضاء على الجوع، تحقيق الأمن الغذائي، تحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. **الصحة الجيدة والرفاه** :ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
4. **التعليم الجيد** :ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.
5. **المساواة بين الجنسين** :تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
6. **المياه النظيفة والنظافة الصحية** :ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها بشكل مستدام.
7. **الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة** :ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بأسعار ميسورة.
8. **العمل اللائق والنمو الاقتصادي** :تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة، وضمان العمل اللائق للجميع.
9. **الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية** :بناء بنية تحتية مرنة، وتحفيز التصنيع المستدام، وتشجيع الابتكار.

10. **الحد من أوجه عدم المساواة** :الحد من التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها.

11. **مدن ومجتمعات محلية مستدامة** :جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

12. **الاستهلاك والإنتاج المسؤولان** :ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

13. **العمل المناخي** :اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره.

14. **الحياة تحت الماء** :الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام.

15. **الحياة في البر**:حماية النظم الإيكولوجية البرية، ومكافحة التصحر، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

16. **السلام والعدل والمؤسسات القوية** :تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة، وضمان وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة.

17. **عقد الشراكات لتحقيق الأهداف** :تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

هذه الأهداف مجتمعة تمثل خارطة طريق لتحقيق مستقبل مستدام وشامل لجميع سكان العالم.

رابعا: أهمية التنمية المستدامة

تتجلى أهمية التنمية المستدامة من خلال نتائجها وفوائدها التي تحققها على مختلف الأصعدة. فهي تساهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية متوازنة وعادلة، مما يعزز مقاربة شمولية وتكاملية في التعامل مع الأوضاع الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية. وهذا النهج يشجع على توحيد الجهود بين القطاعات الحكومية والخاصة لتحقيق الأهداف المشتركة، والعمل على تلبية حاجات جميع فئات المجتمع الحالي والمستقبلي.

علاوة على ذلك، تسهم التنمية المستدامة في تنشيط وتوفير فرص المشاركة وتبادل الخبرات والمهارات، وتعزيز التعليم والتدريب، وتحفيز الإبداع. كما تلعب دوراً محورياً في تقليص التبعية الاقتصادية خارج الدولة، وتقليل الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة.

في النهاية، تكمن أهمية التنمية المستدامة في كونها حلقة وصل بين الأجيال الحالية والقادمة، بما يضمن استمرارية الحياة الكريمة والتوزيع العادل للموارد، وهي تتطلب رؤية استراتيجية مدروسة تضمن إرثًا إيجابيا للأجيال القادمة (أبو النصر وآخرون2017 91-92).

2. المبحث الثاني- مفهوم الزكاة وأثره في تحقيق التنمية المستدامة

1.2 المطلب الأول: مفهوم الزكاة

أولا: الزكاة لغة واصطلاحا

الزكاة لغة : يشير التعريف اللغوي للزكاة إلى عدة معان، أبرزها النماء والزيادة والطهارة. يقول ابن فارس (3/18) إن أصل كلمة "زكى" يدل على النماء والزيادة، ويضيف أن الزكاة تَسمى كذلك لأنها تنمي المال وتزيده، أو لأنها تطهر المال وصاحبه. هذا المعنى اللغوي يتضح من خلال الآية الكريمة:" خُذْ مِنْ أَمْوالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِها"(سورة التوبة 103)، التي تربط الزكاة بالطهارة والتنمية. ويضيف المَرداوي (1995 3/3) أن الزكاة تشير إلى النمو والتطهير، حيث أنها تنمي المال وتطهر معطيها من الآثام، وتنمي الأجر للمزكي وتساعد الفقراء.

الزكاة شرعا: تَعرف بأنها حق يجب في مال معين، تؤخذ من مال المسلم الذي بلغ النصاب، وتَعطى لفئة معينة في وقت محدد. وتجب الزكاة على المسلمين شرعا وفق شروط محددة، وتشترك تعريفات الفقهاء في كون الزكاة تمليكًا لجزء من المال لمستحقه الذي حددته الشريعة، بحيث يخرج المال من ملكية صاحبه ويدخل في ملكية من يستحقه وفق الأحكام الشرعية (ابن مفلح 1997 2/291).

2.2 المطلب الثاني: أهداف الزكاة

الزكاة هي من أهم تشريعات الدين الإسلامي الحنيف، حيث تجسد قيم الرحمة والمودة بين أفراد المجتمع وتعمل على تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية. وإن فريضة الزكاة جاءت لتحقيق مصالح عظيمة وآثار مباركة في الدنيا والآخرة، فهي تطهر المزكي من الأخلاق الرذيلة مثل البخل والشح، وتزيد من إيمانه وهدايته. والزكاة لا تقتصر على منفعة المزكي فقط، بل تمتد لتشمل الفقراء والمساكين، حيث تساعدهم على سد حاجاتهم وتجنب ذل السؤال، مما يحفظ كرامتهم ويعينهم على طاعة الله.

كما أن الزكاة تعمل على تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتخفيف هموم المدينين، وإعانة ابن السبيل، وإعداد المقاتلين في سبيل الله. والزكاة تساهم في تقوية الروابط بين أفراد المجتمع، وتنشر المحبة والمودة بينهم، مما يجعل المجتمع الإسلامي يبدو كعائلة واحدة متماسكة (بن سمينة وطبنى 2016، مصطفى 2022).

كما تَطهر الزكاة المال وتزيد من بركته وتنميته، حيث إن الصدقة لا تنقص المال، بل تزيده وتجلب البركة إليه. وبذلك، تتحقق السعادة في الدنيا والفلاح في الآخرة للمزكي، الذي يفوز برضوان الله والجنة (المصدر السابق).

وإن الزكاة ليست مجرد عبادة مادية، بل هي تعبير عن الطاعة لله وإظهار للتكافل الاجتماعي والرحمة بين المسلمين، مما يجعلها ركيزة أساسية في بناء مجتمع متماسك ومزدهر (معايطة 2020).

2.3 المطلب الثالث: مصارف الزكاة

لقد حدد الله سبحانه وتعالى ثمانية مصارف للزكاة وهي كالتالي: الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل. قال الله تعالى:" إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ"(التوبة:60).

2.4 المطلب الرابع: دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة

تعمل الزكاة على تعزيز التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

1. **التنمية الاقتصادية:** تعتبر الزكاة أحد العناصر الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال عدة قنوات:

1.1 تشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج: تلعب الزكاة دورا حيويا في تشجيع الاستثمار، حيث يتم توجيه أموال الزكاة إلى الفقراء والمحتاجين الذين يمكنهم استخدام هذه الأموال لبدء مشاريع صغيرة. تُمكن هذه المشاريع الأفراد من تحقيق استقلالهم المالي وتحسين مستوى معيشتهم، مما يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي. بالإضافة إلى ذلك، توفر الزكاة رأس مال للغارمين، مما يعزز من استقرارهم المالي ويشجعهم على الاستثمار والإنتاج (مشهور 1993 179-282).

1.2 تحسين البنية التحتية: يعتبر سهم "في سبيل الله" مصدرا لتمويل المشاريع التي تعزز من البنية التحتية مثل بناء الطرق، والجسور والمدارس والمستشفيات. حيث تسهم هذه المشاريع في تحسين البيئة الاقتصادية وتوفير الشروط اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة (ابو فارس 1983، شلتوت 2001 105).

2. **محاربة الفقر**: تساهم الزكاة في تخفيف الفقر بتوفير احتياجات الفقراء والمساكين، مما يعزز العدالة الاجتماعية. كما أنها تدعم تحقيق الاكتفاء الذاتي بتمويل المشاريع الصغيرة، مما يساعد الفقراء في الاعتماد على أنفسهم ويقلل من اعتمادهم على الزكاة مستقبلاً، محققةً الاستدامة الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تعمل كمحفز للاستقرار الاجتماعي من خلال تقليل الفجوات الاقتصادية والتوترات الاجتماعية، مما يساهم في تعزيز الاستقرار وتقليل احتمالية حدوث النزاعات (حجازي 2002).

3. **الزكاة والاستقرار السياسي**

3.1 دعم الدفع والأمن: يمكن استخدام أموال الزكاة لدعم الجيش والدفاع عن الدولة من خلال سهم "في سبيل الله"، مما يساهم في حماية الدولة وضمان استقرارها. فالأمن القومي المستقر يعزز من قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة (القرضاوي 1985 657).

3.2 الزكاة ودعم العلاقات الخارجية: يمكن استخدام الزكاة أيضا كأداة سياسية لتأليف قلوب الأعداء وكسبهم إلى جانب الدولة. مما يدعم الاستقرار السياسي ويمنع حدوث نزاعات قد تعرقل التنمية (القرطبي 1964 8\179).

4. التعليم والبحث العلمي: يمكن استخدام أموال الزكاة لتعليم الطلاب الفقراء، مما يعزز رأس المال البشري ويساهم في رفع مستوى التعليم والمعرفة لتحقيق التنمية المستدامة. كما يمكن توجيهها لدعم البحث العلمي في المجالات التي تفيد المجتمع، مما يعزز الابتكار ويسهم في تحقيق التقدم والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية (السملوطي 1996 221).

5. الصحة العامة: تستخدم أموال الزكاة لتوفير الرعاية الصحية للمحتاجين، مما يقلل من انتشار الأمراض ويعزز من صحة المجتمع بشكل عام (بن جيلالي 2004 211-212).

6. محاربة البطالة: تساهم الزكاة في مكافحة البطالة بنوعيها، الإجباري والاختياري، من خلال تمكين الفقراء وتوفير مصادر دخل ثابتة لهم. كما تساعد في تحسين إنتاجية الأفراد عبر دعمهم لتنمية قدراتهم العملية، كما أنها تؤمن للعاجزين عن العمل وسائل لاستغلال العقارات. أما الذين يتعطلون عن العمل اختيارياً، فيتم حرمانهم من الاستفادة من أموال الزكاة، مما يحفز على الإنتاجية والاستقلال المالي (لعمارة 1997 100).

7. **الاستهلاك**: تلعب الزكاة دورا مهما في تحفيز الاستهلاك من خلال تحويل الأموال من الأغنياء إلى الفقراء. فعندما يحصل الفقراء على المال، فإنهم يميلون إلى إنفاقه بشكل أكبر على شراء الأشياء التي يحتاجونها. وهذا الإنفاق يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأساسية، مما يدفع الشركات إلى إنتاج المزيد من هذه السلع. ونتيجة لذلك، يصبح الاقتصاد أكثر نشاطًا وتزداد حركة الإنتاج (الكفراوي 2005 207–208).

8. **محاربة الاكتناز**: تعمل الزكاة كأداة لتشجيع استثمار الأموال بدلاً من ادخارها بشكل غير منتج، وذلك من خلال تهديد رأس المال المكتنز بالفناء إذا لم يتم استخدامه في الأنشطة الاقتصادية. وهذا يشجع أصحاب الأموال على توجيهها نحو المشاريع الاستثمارية التي تساهم في التنمية الاقتصادية. بالتالي، تعمل الكاة على زيادة استثمار رؤوس الأموال، مما يؤدي إلى توظيف المزيد من الأيدي العاملة ويساهم في تحقيق التنمية المحلية من خلال إنشاء منافع عامة (ابراهيم 1995 139–143)

9. **تحقيق العدالة الاجتماعية**: تلعب الزكاة دورا محوريا في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروة بشكل عادل وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء. كما أنها تعزز مفهوم التكافل الاجتماعي، حيث يشعر الأفراد بمسؤوليتهم تجاه المجتمع. وهذا الشعور بالمسؤولية يعزز من الاستقرار الاجتماعي ويخلق مجتمعا متماسكًا (حجازي 2004).

10. **التنمية البيئية**: تلعب الزكاة دورا محوريا في التنمية البيئية من خلال تمويل مشاريع تهدف إلى حماية البيئة وتحسينها. وتشمل هذه المشاريع إنشاء المساحات الخضراء لزيادة التشجير والحد من التصحر، وإنجاز السدود لاستغلال مياه الأمطار. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم أموال الزكاة لدعم المزارعين المتضررين من التقلبات المناخية، وتوفير قروض حسنة لإحياء الأراضي الزراعية وتربية النحل، وتمويل الأبحاث البيئية التي تركز على تخفيف التلوث الصناعي. كما تساهم الزكاة في تعليم وتدريب مستحقيها على المهارات الزراعية والمهنية، مما يعزز استدامة الموارد الطبيعية ويقلل من الاعتماد على الزكاة في المستقبل. هذه الجهود تعكس التزام الزكاة بدعم التنمية المستدامة والحفاظ

على التوازن البيئي، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية البيئية بشكل شامل ومستدام (مرابط وبركان 2013.عثمانية 2023).

3. المبحث الثالث– مقدار ما يعطى الفقير من الزكاة وأثره في تحقيق التنمية المستدامة

1.3 المطلب الأول: آراء الفقهاء في مقدار ما يعطى الفقير من الزكاة

بحث الفقهاء قديماً وحديثاً مسألة المقدار الذي يأخذه الفقير من الزكاة اجتهاداً منهم بما يحقق مقاصد الزكاة، حيث إن المسألة لم يرد فيها تحديدٌ شرعي يوقف عنده، وتنوعت آراؤهم بناء على تفسيراتهم للنصوص الشرعية، ومقاصد الشريعة، ولكل دليله، وحجته. وهذه الآراء تعكس مدى اهتمام الفقه الإسلامي بتحديد القدر المناسب الذي يضمن للفقير الحياة الكريمة ويساعده على الخروج من دائرة الفقر.

وجاءت اختلافاتهم على أقوال ثلاثة:

القول الأول: إعطاء الفقير والمسكين من الزكاة أقل من النصاب – مائتي درهم – فإن أعطي قدره أو أكثر جاز مع الكراهة. وهو قول الحنفية، قال في البدائع "ويكره لمن عليه الزكاة أن يعطي فقيرا مائتي درهم أو أكثر، ولو أعطى جاز وسقط عنه الزكاة في قول أصحابنا الثلاثة، وعند زفر لا يجوز ولا يسقط..."(الكاساني 1327هـ-1328هـ 2/ 48، ابن عابدين 2/ 353).

القول الثاني: إعطاء الفقير والمسكين من الزكاة ما يكفيهما ويكفي من يعولون سنة كاملة، وهو مذهب المالكية (الحطاب 1992 2/ 343، الخرشي 1317هـ 2/ 215) وقول للشافعية (النووي 1344هـ-1347هـ 6/ 175) ومذهب الحنابلة (البهوتي 1993 1/ 453، البهوتي 2/ 284).

وهذا الرأي مبني على تقدير الحاجة السنوية للفرد والأسرة، من خلال توفير المأكل والملبس والمسكن والتعليم والرعاية الصحية. وهو يعتمد على مستوى المعيشة في المجتمع المحدد.

القول الثالث: إعطاء الفقير والمسكين من الزكاة ما يخرجه من الفاقة إلى الغنى، وما تحصل به الكفاية على الدوام، وهو قول عند مالك (ابن عبد البر 1980 1/328)، وهو مذهب الشافعية (الشربيني 4/ 185)، ورواية عند الحنابلة، ورجحه ابن تيمية (المرداوي 1955 3/ 338)، وبه قال ابن حزم (المحلى 6/156).

قال النووي في المجموع: "قال أصحابنا: والمعتبر في قولنا يقع موقعا من كفايته: المطعم والملبس والمسكن، وسائر ما لا بد منه على ما يليق بحاله، بغير إسراف ولا إقتار لنفس الشخص ولمن هو في نفقته"(6/ 172).

هذا الرأي يعزز فكرة استدامة الزكاة كوسيلة للخروج من الفقر بشكل دائم، إذ أنه يفضل إعطاء الفقير رأس مال لتجارته أو أدوات لحرفته، لأن ذلك يحقق له الغنى على الدوام ويكفيه ذل الفقر والسؤال.

أدلة الأقوال الثلاثة:

دليل القول الأول: أن إعطاء الفقير نصابا أو أكثر يحوله غنيًّا (الكاساني 2/ 48).

ولا يسلم لهم بحصول الإغناء بملك النصاب، إذ أن احتياجات الشخص قد تزيد عن مقدار النصاب كأن يكون كثير العيال، وبالتالي لا يمكن عده غنيا في مثل هذه الحال.

دليل القول الثاني: أن يعطى كفاية سنة، لأن وجوب الزكاة يتكرر كل حول، فينبغي أن يأخذ ما يكفيه إلى مثله (البهوتي 2/284).

ويناقش: بأنه قد لا يتمكن من أخذ الزكاة كل حول، كما أن أخذه ما يكفيه من الزكاة يغنيه عن زكاة الأعوام القادمة، فيستفيد منها غيره من الفقراء (الغفيلي 2009).

أدلة القول الثالث:

1. استدلوا بحديث قبيصة بن المخارق رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تحل المسألة إلا لأحد ثلاثة، –وذكر منهم– رجل تحمل حمالةً، فحلّت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله، فحلّت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش – أو قال: سدادا من عيش – ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه: لقد أصابت فلانا فاقة، فحلّت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش – أو قال: سدادا من عيش – فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحت يأكلها صاحبها سحتا" (مسلم 1044).

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز المسألة للمحتاج حتى يصيب ما يسد حاجته، فدل على إعطائه ما تحصل به الكفاية على الدوام (النووي 6/ 175).

واستدلوا ايضا بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "إذا أَعْطَيتم فَأَغْنوا"(ابو عبيد ص565).

وجه الاستدلال: أن عمر فهم من الشرع ان المراد إغناء الفقير وليس مجرد سد جوعته بلقيمات أو حاجته بدريهمات. ويناقش بأن الحديث ضعيف ضعفه الألباني (الغفيلي 2009 360).

2. إن القصد إغناؤه من الفقر، ولا يحصل إلا بذلك (ابن حجرالهيتمي 1983 7/ 164).

ونوقش: بأن المقصود الإغناء المقيد عن المسألة، لا الإغناء المطلق (ابوعبيد 1/ 676).

الترجيح: يبدو أنه لا يوجد حدٌّ شرعي محدد للكفاية التي يستحقها الفقير من الزكاة، وبالتالي يختلف ذلك حسب حالة كل فقير. فمن الفقراء من يمكنه الوصول إلى الغنى عبر العمل والاكتساب، ولكنه يفتقر إلى أدوات العمل وآلاته، وهذا يمكن أن يوفَّر له من أموال الزكاة حتى لو تجاوزت قيمتها كفاية سنة. وهناك من الفقراء من يكتسب، ولكن دخله لا يغطي حاجاته، وهذا يشرع له الأخذ من الزكاة. أما من لا يستطيع الكسب، فإن كان يرجَّح تحصيله للزكاة كل عام، يفضل أن يعطى كفاية سنة حتى يتمكن غيره من الفقراء من الاستفادة من الزكاة. أما إذا كان يرجَّح أنه لن يحصل على ما يكفيه لمدة سنة من الزكاة كل عام، فيجوز للمتزكي أن يعطيه كفاية

العمر. وقد نقل أبو عبيد في كتابه "الأموال" عن السلف آثارا تشير إلى أن الهدف من الزكاة ليس فقط رفع حالة الفقر مؤقتا، بل تحقيق التكافل الاجتماعي وتوفير الضروريات مثل الطعام والمسكن والملبس والمركب بغير إسراف أو تقصير. قال: "كل هذه الآثار تدل على أن ما يعطى أهل الحاجة من الزكاة ليس له وقت محدد يمنع المسلمين من تجاوزه، وإن لم يكن المعطى غارما. بل يتعين أن يكون الإعطاء من باب الإحسان والنظر إلى مصلحة المحتاج، مثل رجل رأى أسرة مسلمة فقيرة ليس لديها منزل، فاشترى لهم من مال الزكاة منزلاً يحميهم من الشتاء وحر الشمس، أو رأى عراة فكساهم ما يسترهم ويقيهم من البرد والحر. أو إذا رأى مملوكًا مضطهدا فاستنقذه من الرق بشرائه وعتقه، أو ابن سبيل انقطعت به السبل فحمله إلى وطنه. هذه الأمور لا تُحقق إلا بالأموال الكبيرة، وإذا لم يكن المتزكي يرغب في جعلها نافلة، فيمكنه جعلها من زكاة ماله. أليس هذا تأدية للفرض؟ بلى، وهو بذلك محسن أيضا، وأخشى على من يمنع مثل هذا الإحسان بفتواه، فتضيع الحقوق ويضيع أهلها "(1/ 681) . وما تنبغي ملاحظته في حال إعطاء الفقير هو مراعاة بقية الفقراء المستحقين في نفس البلد، فلا يؤدي إعطاؤه الكفاية إلى حرمان الآخرين، ففي هذه الحال ينبغي ألا يعطى أكثر من زكاة سنة، ويقتصر عليها الزّكاة (الدَّالي 20254/8/25 ص25).

2.3 المطلب الثاني: التطبيقات العملية لمساهمة الزكاة في عملية التنمية المستدامة

التطبيقات العملية للزكاة تتنوع بتنوع الدول الإسلامية، وتظهر في شكل مؤسسات وجمعيات حكومية وغير حكومية تعمل على جمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها. وتهدف هذه التطبيقات إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال استثمار أموال الزكاة في مشاريع تنموية تسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات.

تجربة السودان

إن تجربة السودان (الفكي وقبة 2012) تَعدُّ نموذجاً ناجحاً، حيث تبنت استراتيجية ديوان الزكاة السوداني العمل على تعزيز دور الزكاة في جباية وتوزيع الأموال بهدف إشاعة روح التكافل

الاجتماعي وتخفيف حدة الفقر. وقد تمكن الديوان من المساهمة في التنمية الشاملة من خلال دعم الفقراء والمحتاجين، وتمثلت مساهماته في عدة مجالات:

1. **دعم المشاريع الزراعية الإنتاجية**: قدم الديوان دعماً كبيراً للمزارعين الفقراء، بما في ذلك توفير التقاوي والبذور المحسنة، وحراثة الأرض، وتوفير المياه والآليات الزراعية. شمل الدعم أيضاً توزيع الأراضي الزراعية وتزويد الأسر الفقيرة بالمواشي، مما ساهم في تحسين أوضاعهم الاقتصادية.
2. **التنمية الاجتماعية** :استثمر الديوان في مشاريع الخدمات الاجتماعية، مثل حفر الآبار وتوفير شبكات المياه، وإنشاء مرافق صحية وتقديم العلاج المجاني للفقراء، بما في ذلك دعم العمليات الجراحية داخل وخارج السودان وشراء الأجهزة الطبية النادرة.
3. **دعم الأسر الفقيرة صحياً** :قام الديوان بتغطية نسبة من تكاليف العلاج للأسر الفقيرة وتوفير الأدوية مجاناً أو بأسعار مخفضة، إضافة إلى إدخال عدد كبير من الأسر تحت مظلة التأمين الصحي.
4. **رعاية الأيتام** :اهتم الديوان بشريحة الأيتام من خلال تقديم الدعم المالي وتوفير التعليم والعلاج لهم، وإنشاء مشاريع إسكان للأيتام وأسرهم، مما ساهم في تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لهذه الفئة.
5. **الشراكات الاجتماعية** :عقد الديوان عدة شراكات مع مؤسسات تعمل في المجال الاجتماعي، مثل إنشاء مراكز لتنمية المرأة الريفية، وتأهيل الأطفال المشردين، وتوفير فرص عمل للشباب والخريجين الفقراء.

تجربة ماليزيا

تَعتبر تجربة ماليزيا (بن عبد الرحمن وعز الدين 2011) في ولاية سلانجور نموذجا فعالًا في كيفية مساهمة الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال برامج متكاملة، تهدف إلى معالجة ظاهرة الفقر وتحسين المستوى الاقتصادي لمستحقي الزكاة. حيث تعمل مؤسسة الزكاة في ولاية

سلانجور على تحقيق عدة أهداف رئيسية منها رفع مستوى العلم لدى المسلمين، الحفاظ على سلامة العقيدة والأخلاق الإسلامية، ودعم البرامج الدعوية.

لتنفيذ هذه الأهداف، قامت مؤسسة الزكاة بتطوير برنامج "تنمية الأمة من خلال أصناف الزكاة" والذي يشمل خمسة محاور رئيسية:

1. **برنامج التنمية الاقتصادية:** والذي يشمل تقديم رأس مال للتجارة، الزراعة، الرعي، وتربية الأسماك، بالإضافة إلى إنشاء ورشات تجارية وزراعية وصناعية، وإقامة مشاريع اقتصادية جماعية مثل الخياطة والرعي الجماعي.
2. **برنامج التنمية الاجتماعية:** شملت المساعدات بناء المساكن وإصلاحها، تقديم دعم للإيجار، وتقديم مساعدات غذائية ومالية، خاصة خلال رمضان والأعياد. كذلك تضمنت الدعم الصحي، بما في ذلك علاج الأمراض المستعصية والمساعدة في تجهيز الجنائز.
3. **برنامج التنمية التعليمية:** حيث قدمت المؤسسة منحا دراسية للفقراء والمساكين، دعمت الطلاب المتميزين، ووفرت المستلزمات المدرسية الأساسية. كما قامت بدفع الرسوم الدراسية وتقديم محاضرات إضافية للطلاب.
4. **برنامج التنمية الإنسانية:** نَظّمت دورات لتحسين العبادة ومحاضرات دينية، بالإضافة إلى ورشات لتنمية القدرات الشخصية والعائلية.
5. **برنامج تنمية المؤسسات الدينية:** ركزت الجهود على بناء وترميم المساجد والمدارس الدينية، وتوفير الدعم اللازم للحفاظ على البنية التحتية لهذه المؤسسات.

من خلال هذه البرامج، تسعى ولاية سلانجور لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، تستفيد منها مختلف فئات المجتمع، وتركز على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والدينية في الولاية.

تجربة قطاع غزة

إن الإدارتين الأساسيتين اللتين تديران أموال الزكاة في القطاع هما: الإدارة العامة للزكاة التابعة لوزارة الأوقاف والتي تعد الهيئة الحكومية الرئيسية، وهيئة الكاة الفلسطينية التي هي هيئة وطنية مستقلة تتولى جمع أموال الزكاة وتقديم الخدمات المختلفة، بما في ذلك المشاريع الاستثمارية والدعم المباشر.

في عام 2008، تم إقرار قانون "تنظيم الزكاة رقم 9"، الذي يحدد الأطر القانونية لتنظيم عمل الزكاة في فلسطين. وتتنوع أنشطة هيئة الزكاة الفلسطينية بين مشاريع استثمارية مثل المشاريع الصغيرة والموسمية، والدعم المباشر مثل المساعدات العينية وصندوق المريض الفقير، وكذلك مشاريع الاستثمار في الموارد البشرية (هيئة الزكاة الفلسطينية 2021).

وعلى الرغم من أن إيرادات هيئة الزكاة تتراوح بين مليون ومليون ونصف دولار سنويا، إلا أن هناك تذبذبا في تحصيل أموال الزكاة. فبالنسبة لنفقات الهيئة في عام 2019، فقد ركزت بشكل أساسي على المشاريع الصحية التي استحوذت على 54% من إجمالي النفقات، تلتها المشاريع الموسمية بنسبة 28%، بينما كانت النفقات على المشاريع التعليمية والتنموية ضعيفة.

وتشير إحصاءات هيئة الزكاة (2021) إلى أن قطاع غزة يعاني من أوضاع اقتصادية وصحية وبيئية متردية، حيث تبلغ نسبة البطالة 49%، والفقر 56%، ونقص الأدوية 45%، وانعدام الأمن الغذائي 70%، وتلوث المياه 97%.(صالح وحكمي 2022).

وقد أظهرت الدراسة التي أجريت في عام 2015(خليل 2015)، حول دور أموال الزكاة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة أن هناك مشكلات تعيق مساهمة الزكاة في التنمية الاقتصادية، من بينها ضعف التعاون مع الجهات الحكومية وقلة الموارد. كما أن الجمهور في قطاع غزة ينظر إلى الزكاة كمسألة تعبدية بحتة، مع نقص الوعي الإعلامي بأهمية الزكاة كأداة تنموية.

تجربة بيت الزكاة الكويتي

تعد تجربة بيت الزكاة الكويتي من أبرز النماذج الناجحة في مجال تنظيم وإدارة الزكاة لتحقيق التنمية المستدامة. فقد تأسس بيت الزكاة في الكويت عام 1982 ليصبح هيئة حكومية مستقلة

تهدف إلى جمع الزكاة وتوزيعها طوعياً. حيث يركز البيت على تنمية موارد الزكاة والخيرات وإنفاقها في مصارفها الشرعية بكفاءة وتميز.

وقد مرت تجربة الزكاة في الكويت بثلاث مراحل رئيسية:

1. المرحلة الأولى : كانت الدولة تجمع أنواعاً محدودة من الزكاة مثل الزروع والأنعام والسمك.
2. المرحلة الثانية :شهدت تأسيس أول لجنة للزكاة عام 1973 والتي نجحت في جمع الزكاة وتوزيعها، مما أدى إلى إنشاء لجان مماثلة في مناطق مختلفة من الكويت.
3. المرحلة الثالثة : تأسس بيت الزكاة الكويتي وفقاً للقانون رقم 5 لعام 1982، ليصبح هيئة حكومية مستقلة تعنى بجمع وتوزيع الزكاة والخيرات.

حقق بيت الزكاة الكويتي نجاحات كبيرة في تحصيل أموال الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع داخل الكويت وخارجها تسهم في تحقيق التنمية المستدامة. وتشمل هذه المشاريع المساعدات الاجتماعية، القرض الحسن، والتبرعات العينية، إلى جانب مشاريع متنوعة مثل مشروع ماء السبيل وحقيبة الطالب (محمد وصليحة 2013).

كما يساهم بيت الزكاة في دعم الهيئات والجمعيات المحلية والدولية، وتقديم الإغاثة في حالات الكوارث. وقد حقق البيت تأثيراً كبيراً على الصعيدين المحلي والدولي من خلال أنشطته ومشاريعه، مما ساهم في تقليل مظاهر الفقر وتعزيز التكافل الاجتماعي في المجتمع الكويتي (صالح وحكمي 2022).

وتؤكد التجربة الكويتية أهمية العمل المؤسسي في إدارة الزكاة لتحقيق التنمية، حيث يمكن للدول التي لا تمتلك مؤسسات زكوية الاستفادة من هذه التجربة وتطبيق بعض أو كل أنظمتها لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

3.3 المطلب الثالث: مساهمة رأي الجمهور (الشافعية والحنابلة والمالكية) في تحقيق التنمية المستدامة

يساهم رأي الجمهور في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعريفهم لمفهوم الكفاية وتطبيقه في توزيع الزكاة، لضمان تحقيق حد الكفاية للمحتاجين.

رأي الشافعية:

يرى الشافعية –كما سبقت الإشارة إليه– أن الزكاة يجب أن تُعطى للمحتاجين بحيث تخرجهم من دائرة الفقر إلى حد الغنى. وأن هذا الهدف يختلف باختلاف الزمان والمكان، وبالتالي فإن الكفاية تُحدد بما يكفي لرفع المحتاج من حالة العوز إلى حالة الكفاية المستمرة. هذا التصور يعزز من استدامة الموارد الاقتصادية للفقراء، حيث يتم تمكينهم من الاستقلال المالي وتحقيق استدامة ذاتية، مما يسهم في تقليل الفقر على المدى البعيد (النووي 6/136).

رأي الحنابلة والمالكية:

يذهب الحنابلة والمالكية إلى أن الكفاية يجب أن تُقدر بحد متوسط يتماشى مع مستوى المعيشة المقبول في المجتمع من حيث الطعام واللباس والمأوى. وهذا التقدير يهدف إلى تأمين حياة كريمة للمحتاجين دون مبالغة، مما يضمن تلبية احتياجاتهم الأساسية ويحول دون عودتهم إلى الفقر. وبهذا، يسهم هذا الرأي في الحفاظ على توازن اقتصادي واستدامة في توزيع الموارد (ابن قدامة، موفق الدين 1994 4/231. ابن قدامة 1997 15/121).

الاختلاف بين المذهبين:

على الرغم من اتفاق المذهبين على أهمية تحقيق الكفاية للمحتاجين، إلا أن الشافعية يرون ضرورة إعطاء الفقير ما يكفيه ليصبح غنياً، بينما الحنابلة والمالكية يفضلون توفير حد متوسط من الكفاية. هذا التفاوت ينعكس على طرق تحقيق التنمية المستدامة؛ فبينما يركز الشافعية على رفع مستوى الفقراء لتحقيق استدامة دائمة، يهتم الحنابلة والمالكية بضمان مستوى معيشي كريم دون مبالغة، مما يمكن من توزيع أكثر عدالة للموارد (قنديل 2020).

الترجيح بين الرأيين:

نعتقد أن الجمع بين الرأيين هو الحل الأمثل، حيث يعطى المستحق من الزكاة ما يخرجه من العوز ويوفر له حد الكفاية المناسب لحالته وظروفه. هذا الجمع يحقق مصلحة الفقراء ويضمن خفض نسبة الفقر، خاصة إذا تم استثمار الزكاة في مشاريع تعود بالنفع المستدام على المستحقين، مما يعزز التنمية المستدامة على المدى البعيد.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

1. الزكاة كأداة للتنمية المستدامة :الزكاة هي أداة اقتصادية واجتماعية مهمة في الإسلام، تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيف الفقر. فمن خلال توجيه أموال الزكاة للفئات المستحقة، يتم تعزيز التنمية المستدامة عبر تمويل مشاريع تنموية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للفقراء وزيادة فرصهم في الحياة الكريمة.

2. تحقيق الكفاية للفقير :يبرز الفقه الإسلامي ضرورة إعطاء الفقير ما يكفيه لتحقيق الكفاية والعيش بكرامة، سواء من خلال دعم مادي مباشر أو توفير وسائل لتحقيق الاستقلال المالي. وهذا التوجه يعزز من دور الزكاة في تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية للأفراد.

3. تجارب ناجحة لمؤسسات الزكاة :مثل تجربة بيت الزكاة الكويتي السوداني والماليزي، التي أثبتت نجاحها في تحسين أوضاع الفقراء والمحتاجين من خلال إدارة فعالة للأموال وتحقيق استثمارات تنموية. فمثل هذه التجارب تقدم نموذجا يمكن الاحتذاء به لتحقيق التنمية المستدامة في مجتمعات أخرى.

4. دور الزكاة في تحسين الاقتصاد :تسهم الزكاة في تعزيز الاقتصاد من خلال تحفيز الاستهلاك وزيادة الإنتاجية، مما يساعد في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. كما أن استثمار أموال الزكاة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يخلق فرص عمل جديدة ويعزز الاستقرار الاقتصادي.

ثانيا: التوصيات

1. تعزيز التشريعات الداعمة لجمع وتوزيع الزكاة :يجب تطوير التشريعات لضمان جمع الزكاة بفعالية وتوزيعها على الفئات المستحقة بطرق تساهم في تحقيق الاستدامة. ويمكن الاستفادة من تجارب الدول الإسلامية الأخرى في هذا المجال.

2. تحسين آليات جمع الزكاة :يجب استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين جمع الزكاة وضمان وصولها إلى الفئات المستحقة بفعالية وكفاءة. ويمكن استخدام الأنظمة الإلكترونية والتطبيقات الذكية لجمع وتوزيع الزكاة.

3. دعم المشاريع التنموية :يجب توجيه جزء من أموال الزكاة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في توفير فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة للفقراء. هذه المشاريع يمكن أن تشمل الزراعة، والصناعات الصغيرة، والخدمات الصحية، والتعليمية.

4. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص :يجب تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والخاصة لتطوير برامج تنموية فعالة تستخدم أموال الزكاة بطرق تحقق التنمية المستدامة. كما يمكن إنشاء شراكات استراتيجية مع الشركات والمؤسسات الخاصة لتنفيذ مشاريع تنموية مشتركة.

5. زيادة الوعي بأهمية الزكاة :يجب تنظيم حملات توعوية لتثقيف المسلمين حول أهمية الزكاة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وبالإمكان استخدام وسائل الإعلام المختلفة، مثل التلفزيون والإذاعة والإنترنت، لنشر الوعي.

6. دعم التعليم والتدريب المهني :يجب توجيه أموال الزكاة لدعم التعليم والتدريب المهني للفقراء، مما يمكنهم من تحسين مهاراتهم وزيادة فرصهم في الحصول على عمل. مما يساهم في تمكين الفقراء وتحقيق الاستقلال المالي لهم.

7. توفير الرعاية الصحية :يجب توجيه جزء من أموال الزكاة لتوفير الرعاية الصحية للفقراء، مما يساهم في تحسين صحتهم وزيادة إنتاجيتهم. ويتأتى ذلك من خلال إنشاء مراكز صحية وتوفير الأدوية والعلاج للمحتاجين.

8. تعزيز الشفافية والمساءلة :يجب تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة أموال الزكاة لضمان استخدامها بطرق فعالة ومناسبة. ويتحقق ذلك من خلال نشر تقارير دورية عن جمع وتوزيع أموال الزكاة، وضمان رقابة مستقلة على هذه العمليات.

من خلال اتباع هذه التوصيات، يمكن لمؤسسات الزكاة أن تلعب دوراً فعالاً في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مما يساهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات الإسلامية.

المراجع:

1. إبراهيم، مدحت حافظ(1995). **دور الزكاة في خدمة المجتمع** .دار غريب، القاهرة.
2. جامع الكتب الإسلامية. **آثار دور الزكاة في معالجتها لمشكلة الفقر**. https://ketabonline.com/ar/books/98150/read
3. الألباني، محمد ناصر الدين (1984). **تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام** .الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت.
4. البخاري، محمد بن إسماعيل (1993). **صحيح البخاري**. كتاب الأذان – باب الدعاء قبل السلام، 286/1، الطبعة الخامسة، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق. (تحقيق: د. مصطفى ديب البغا).
5. البهوتي، منصور بن يونس (1968). ***كشاف القناع عن متن الإقناع*** .بدون طبعة مكتبة النصر الحديثة، الرياض.
6. البهوتي، منصور بن يونس (1438 هـ) .***الروض المربع بشرح زاد المستقنع مختصر المقنع*** .الطبعة الأولى. دار ركائز للنشر والتوزيع، الكويت.

7. البهوتي، منصور بن يونس (1996). ***الروض المربع شرح زاد المستقنع*** .الطبعة الأولى. دار المؤيد، الرياض؛ مؤسسة الرسالة، بيروت.

8. الجرجاني، علي بن محمد .(1983) ***كتاب التعريفات*** .الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

9. بن جيلالي، بوعلام (2004). **دور الزكاة والأوقاف في التنمية البشرية: تجربة البنك الإسلامي للتنمية في تعزيز مؤسسات الزكاة والأوقاف في الدول الأعضاء** .الملتقى الدولي حول: "التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية"، ورقلة، الجزائر.

10. حجازي، المرسي السيد (2002). **الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية** .مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي.

11. ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد (1983). ***تحفة المحتاج في شرح المنهاج*** .بدون طبعة. المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

12. ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد (1988). ***المُحلى بالآثار*** .دار الكتب العلمية، بيروت. (المحقق: د. عبد الغفار سليمان البنداري).

13. حسن، عبد الله صادق أمين (2005). **الفقر في فلسطين، وسياسات مكافحته**. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

14. حسن، محمد أبو أسعد طيب (2018). **التجديد في تنمية أموال الزكاة ودورها في الحد من ظاهرة الفقر: دراسة وصفية تحليلية لآراء الدكتور يوسف القرضاوي**. رسالة ماجستير، جامعة إسلام نيجيري مولانا مالك إبراهيم، إندونيسيا.

15. الحصكفي، محمد بن علي (2002). ***الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار في فروع الفقه الحنفي*** .الطبعة ابن عابدين، محمد أمين .(1966) .*حاشية رد المحتار على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار* .الطبعة الثانية. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.الأولى. دار الكتب العلمية، بيروت.

16. الحطاب الرعيني، محمد بن محمد (1992). ***مواهب الجليل في شرح مختصر خليل*** .الطبعة الثالثة. دار الفكر، بيروت.

17. الحكيم، منير سليمان؛ القرعان، عبد الباسط (2015). **دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم: دراسة فقهية اقتصادية** .المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت.

18. الخرشي، محمد (1317 هـ) .***شرح الخرشي على مختصر خليل*** .الطبعة الثانية. المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر.

19. الخطيب الشربيني، محمد بن محمد (1994). ***مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج*** .الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية، بيروت.

20. خليل، مصعب عبد الهادي الشيخ (2015). **دور أموال الزكاة في التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية لقطاع غزة** .أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين (قطاع غزة). مسترجع من https://search.emarefa.net/detail/BIM-619075.

21. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (2009). **سنن أبي داود**. الطبعة الأولى، دار الرسالة العالمية. (تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد كامل قره بللي).

22. الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة (بدون تاريخ) .***حاشية الدسوقي على الشرح الكبير*** .بدون طبعة. دار الفكر، بيروت.

23. رضوان، مصطفى أحمد حامد (2012). **الفقر في ظل العولمة: دراسة تطبيقية على الدول المتقدمة والنامية ودول العالم الثالث** .الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

24. السمالوطي، نبيل (1996). **التنمية بين الاجتهادات الوصفية والدينية**، دار المعرفة الجامعية، مصر.

25. بن سمينة، عزيزة؛ طبني، مريم (2016). **الزكاة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية** .مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور. الجلفة. مسترجع من http://demo.mandumah.com/Record/815281.

26. صالح، عبيد حسن؛ حكمي، علي (2022). **دور الزكاة في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية** .مجلة التراث الدولية في الثروة والتمويل الإسلامي.

27.صالحي، صالح (2011). **الآليات المؤسسية لعلاج ظاهرة الفقر في الاقتصاد الإسلامي والنتائج المتوقعة لتطبيقها في الاقتصاد الجزائري** .رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي.

28.طيبي، طيب (2017). **مساهمة الزكاة في علاج ظاهرة الفقر في الدول الإسلامية** .رسالة دكتوراة، جامعة محمد خير، بسكرة.

29.العالي، أحمد (2023). **الفقر أنواعه وأسبابه وطرق محاربته في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية: دراسة موضوعية**. رسالة ماجستير، معهد الدراسات العليا، جامعة كارابوك، تركيا.

30.عبد الحميد براهيمي، (1997). **العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العرب.

31.بن عبد الرحمن، عزمان؛ عز الدين، محمد (2011). **دور المؤسسات الزكوية في معالجة الفقر وفق برنامج التنمية الاقتصادية: مؤسسة الزكاة بولاية سلا نجور نموذجا** .ورقة مقدمة في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة.

32.عبد العظيم، حمدي (1995). **فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي** .الطبعة الاولى، مطبعة العمرانية للأوفست، مصر.

33.عثامنية، ر .(2023) .**أهمية التمويل غير الربحي من خلال الزكاة لتحقيق التنمية المستدامة** .مجلة أبحاث ودراسات التنمية Revue Recherches et Etudes en Développement - -، 10(1)، ص 35-53. مسترجع من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/224574.

34.عليش، محمد (1984). ***منح الجليل شرح مختصر خليل*** .الطبعة الأولى. دار الفكر، بيروت.

35.العوران، أحمد (1999). **الدور الاقتصادي التنموي للزكاة من خلال معالجتها لقضية الفقر**. مجلة دراسات، الجامعة الأردنية.

36.غياط، شريف؛ مهري، عبد المالك (2013). **مشكلة الفقر في العالم العربي وإشكالية محاربته: دروس مستفادة من فلسفة التجربة الماليزية** .ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقس، تونس، جامعة صفاقس بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، جدة.

37.الغفيلي، عبد الله بن منصور (2009). ***نوازل الزكاة: دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة*** .الطبعة الأولى، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية؛ القاهرة – جمهورية مصر العربية.

38.ابن فارس، أحمد بن زكرياء (1979). **معجم مقاييس اللغة** .تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.

39.أبو فارس، محمد عبد القادر (1983). **إنفاق الزكاة في المصالح العامة** .دليل الباحثين إلى الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية في الأردن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن.

40.الفضلي، عبد الهادي (1977). **مشكلة الفقر**.الطبعة الثالثة، دار الزهراء للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.

41.الفكي، عبد الكريم يوسف؛ قبة، فاطمة (2012). **مشاريع زكوية إنمائية مستفادة من التجربة السودانية** .ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الأول حول تثمير أموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الإسلامي، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.

42.الفيومي، أحمد بن محمد (بدون تاريخ) .***المصباح المنير في غريب الشرح الكبير*** .بدون طبعة، المكتبة العلمية، بيروت.

43.ابن قدامة المقدسي، عبد الله بن أحمد (1994). ***الكافي في فقه الإمام أحمد*** .الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

44.ابن قدامة المقدسي، عبد الله بن أحمد (1997). ***المغني*** .الطبعة الثالثة، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

45.القرضاوي، يوسف (1985). **فقه الزكاة** .مؤسسة الرسالة، بيروت.

46.القرضاوي، يوسف (1995). **مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام** .الطبعة السادسة، مكتبة وهبة، القاهرة.

47.القرضاوي، يوسف (2001). **دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية** .الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع.

48.القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (1964). **الجامع لأحكام القرآن**، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، القاهرة. (تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش)

49.قنديل، محمد محمود توفيق (2020). **حد الكفاية وأثره في تحقيق المصالح – دراسة فقهية** .مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا.

50.الكاساني، علاء الدين (1327 - 1328 هـ) .***بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع*** .الطبعة الأولى، مطبعة شركة المطبوعات العلمية، مطبعة الجمالية، مصر.

51.كافي، مصطفى يوسف (2017). **اقتصاد النقل والبيئة في إطار ضوابط التنمية المستدامة** .الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، الجزائر.

52.الكفراوي، عوف محمود(2005). **بحوث في الاقتصاد الإسلامي** .مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.

53.لعمارة، جمال (1997). **اقتصاديات الزكاة ودورها في التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية المعاصرة** .مجلة البصيرة، العدد الأول، الجزائر.

54.مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1990). ***المعجم الوسيط***. د.ط. دار الدعوة، استانبول–تركيا.

55.محمد، فلاح؛ صليحة، سماعي(2013). **دور التطبيقات المعاصرة للزكاة في تحقيق التنمية: تجربة بيت الزكاة الكويتي**. في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي – الزكاة والوقف – في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب البليدة، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، الجزائر، ج1، ص 1-18. مسترجع من http://demo.mandumah.com/Record/645935.

56.مرابط، فاطمة؛ بركان، أنيسة (2013). **الدور التنموي لمؤسسات الزكاة: دراسة حالة ديوان الزكاة السوداني** .في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي – الزكاة والوقف – في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب البليدة، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، الجزائر، ج2، ص 1-20. مسترجع من http://demo.mandumah.com/Record/646020.

57.المرداوي، علي بن سليمان (1955). ***الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف*** .الطبعة الأولى، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.

58.مشهور، نعمت عبد اللطيف (1993). **الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي** .الولايات المتحدة الأمريكية: المركز العالمي للفكر الإسلامي؛ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

59.مصطفى، زيزي مصطفى أحمد (2022). **أبعاد وأهداف التنمية المستدامة من منظور الشريعة الإسلامية** .مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور.

60.مطانيوس، مخول (2001). **الفقر ودوره في تفسير النمو السكاني المتسارع**، مجلة جامعة دمشق.

61.المعايطة، قيس سالم مجلي (2020). **الزكاة في الإسلام ودورها في تحقيق السلم المجتمعي**. بحث مقدَّم إلى مؤتمر مستجدّات الزكاة، البحرين.

62.ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله (1997). **المبدع في شرح المقنع** .الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

63.المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2003). **دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي**، الخرطوم.

64.ابن منظور، محمد بن مكرم (1414 هـ) .***لسان العرب*** .الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت.

65.الموسوي، واثق علي (2008). **موسوعة اقتصاديات التنمية – الجزء الثاني** .الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

66.ابن نجيم المصري، زين الدين بن إبراهيم (بدون تاريخ إصدار) .***البحر الرائق شرح كنز الدقائق*** .الطبعة الثانية. دار النشر غير مذكورة.

67.أبو النصر، مدحت؛ محمد، ياسمين مدحت (2017). **التنمية المستدامة: مفهومها – أبعادها – مؤشراتها** .الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية.

68.نوارج، مصطفى أحمد علي (2019). **الفقر وموقف الشريعة الإسلامية منه** .مجلة مجمع-ماليزيا، عدد 1، 2011.

69.النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف (1344-1347 هـ) .**المجموع: شرح المهذب للشيرازي** .إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي، القاهرة.

70.النيش، نجاة (2001). **الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: آفاق ومستجدات** .منشورات المعهد العربي للتخطيط.

71.ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد (1970). ***شرح فتح القدير على الهداية*** .الطبعة الأولى.شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.

72.وهاب، نعمون؛ ساسية، عناني (2012). **دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة صندوق الزكاة الجزائري** .جامعة قالمة، الجزائر.

73.ياسمينة، زرنوح (2006). **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر** .مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر.

74.الأمم المتحدة، الجمعية العامة .**تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030** (A/RES/70/1)، قرار اعتمد في 25 أيلول/سبتمبر 2015، نيويورك: الأمم المتحدة.موقع الامم المتحدة على النت https://sdgs.un.org/ar/goals.

75.الموقع الرسمي لهيئة الزكاة الفلسطينية 2021، https://zakatpal.ps.